



Lebanese Economic Forum

ورقة عمل حول الأوضاع الإقتصادية مقدمة من الندوة الإقتصادية اللبنانية

مقدمة : في التشخيص

أن العلة الإقتصادية الأساسية هي في الركود الإقتصادي وتقلص حجم الإستثمارات وما العجز والمديونية الا عوارض للمرض وليس المرض نفسه، فإذا وجدت سياسات تحفز الأستثمار وزيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة في لبنان زادت المداخيل عند المواطنين وزادت بالتالي واردات الدولة وتقلص العجز والدين العام.

وعلينا أن لا ننسى أسباب نشؤ الدين العام خلال السنوات الأخيرة، اذ من الطبيعي ان يتراكم الدين في ظل سياسة حكومية تنفق على إعادة البنى التحتية، المادية، الإجتماعية، وسياسة اقتصادية توسيعية داعمة لسبل الإنتاجية من حوافز ضريبية الى دعم مادي لبعض القطاعات المنتجة، ومن الطبيعي ان يتراكم الدين في ظل ركود اقتصادي يمر به لبنان كما تمر به البلدان المجاورة التي هي اغنى من لبنان بالثروات الطبيعية، ففي مثل هذه الحال لا بد وأن تتجه السياسات الإقتصادية السليمة الى سياسات توسعية محفزة للطلب على السلع والعملالة من اجل النهوض بالإقتصاد من سياسته ولوكان على حساب تفاقم الدين على المدى القصير او المتوسط، لذلك فأن اي سياسة ترتكز الى الحد من الإقتضاق ستؤدي حتما الى تفاقم الأزمة الإقتصادية التي نعيش وستطيل دورة الركود الإقتصادي وتزيد البطالة وتهجر المستثمرين.

٢ - في المعالجة

سبق أن طرحت عناوين كبيرة للأصلاح الإقتصادي في ظل الحكومات السابقة وقد بدء بوضع أسس معظمها كما بدء تطبيق البعض الآخر منها، وعلى سبيل المثال لا الحصر :

Lebanese Economic Forum

- بنود الإصلاح الإداري المتفق عليه من خلال الورقة الرئاسية عام ٧٩
- تحصيل فواتير المؤسسات العامة ومتأخراتها
- إعادة النظر بقوانين التجارة وتحديث أنظمة الضمان وقانون العمل
- قانون الإجراءات
- توسيع السوق
- تطوير التعاون الإقتصادي مع سوريا
- تنمية العلاقات الإقتصادية مع البلاد العربية
- الشراكة الأوروبية
- تشجيع الإستثمار الصناعي
- تنمية الصادرات الصناعية
- تأمين القروض الميسرة

فالندوة الإقتصادية تدعم هذه الإصلاحات المقترحة والتي في حال ترجمتها من خلال قوانين وإجراءات إدارية سترتد الى تحفيز النمو لأقتصادنا في لبنان.



Lebanese Economic Forum